# مدخل مفاهيميّ

يتضمن هذا المدخل مجموعة من المصطلحات- المفاتيح لفك النص الفلسفيّ السياسيّ، ولأنَّ هذه الكلمات- المفاتيح لاتفارق، في معظمها، أبجديات الفلسفة السياسيّة، ولايكون فيلسوف السياسة مستغنياً عنها، ولا دارس الفلسفة السياسيّة بغني عن التعرف عنها، لزم أنْ نوجز سرداً تعريفياً بها. يمر من بِنية الدولة ومقوماتها، إلَى الحكم فيها وأنواعه، إلَى التجاذب مع غيرها ومايَنتج عنها، إلَى مايتوخى من الممارسة السياسيّة.

## السياسة وعلائقها: سرد في المصطلحات والمفاهيم السياسيّة

### 1 - السّياسة Politics:

في اللغة العربيّة تعود لجذر ساس، والسائس وجمعه ساسة، أو سوّاس، وهو الذي يُعنى بالدواب ويقوم بأمورها "سائس الخيل"[9]، وolitics تعود في أصلها إلَى polis التي كانتْ تشير إلَى المدينة، ويمكننا أنْ نبني على الأصليّن: إنَّ التدبير لشؤون المجتمع والدولة هو مانسميه اليوم بالسياسة "بالمعنى السياسيّ". ولو أمعنا النظر في التمييز بين الدلالتين، لوجدنا، أنَّهُ حتى، بنية اللغة، التي أُشتقتْ منها دلالة المعنى، تحكي لنا طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ففي العربيّة أو الشرق قديماً كان، ولايزال، يتعامل مع المحكوم بوصفه أحد رعايا أو موضوعات الحُكّام، وبلغة أقسى: أحد عبيدها، بينما في الدلالة الغربيّة (لاتينيّة كما في الأصل أو الإنجليزيّة كما في الاشتقاق) إنَّما تتعلق بأمر المجتمع وكيف يدير أُموره، في منافسة، للمشاركة لصنع الشأن العام ومتعلقاته.

ولعلنا نقف مع الدلالة الاصطلاحيّة، اليوم، للسياسة التي يمكنها تلخص في: مايخص تدبير شؤون الدولة أو الحكومة، ومعرفة مصالحها وكيفية إدارتها بما يخدم مواطنيها؛ ولذلك نجد هنالك من يعرفها بأنَّها: "فن الممكنات وتدبيرها حسب مصالح الجماعات ومتطلبات العصر ومنافسات الأُمم الأُخرى"[10].

## 7 - كارل ماركس Karl Marx (1818-1883):
## الدولة: نتاجاً للصراع والتفوق الطبقي
## والشيوعيّة هي تجسيد التحرر الإنسانيّ

فيلسوف واقتصاديّ ألماني ولد من أب متحول دينيّاً إِلَى البروتستانتيّة وأم بقتْ على يهوديتها إِلَى فترة طويلة، بالرغم من تحول زوجها، لأسباب تتعلق بالمهنة. ثم تحولتْ هي وأولادها السبعة إِلَى البروتستانتيّة، وماركس في عامه السابع. اختار ماركس التعليم مهنة له، بعد حياة مرحة في دراسة الحقوق والفلسفة. أكمل الدكتوراه في الفلسفة في 1841، بأُطروحته المعنونة: "الفرق في فلسفة الطبيعة بين ديمقرطيس وأبيقور". انتقل لباريس، بعد محنة اقتصاديّة، وعاش منزوياً فيها، وفي مطلع 1845 طُرد ماركس من باريس بطلب من الحكومة البروسيّة. فتوجه إِلَى بروكسل. كان أنجلز هو الداعم المالي والمعنوي لماركس، فكان المخلص له في أكثر من مأزق اقتصادي، والمؤازر له في نتاجه التأليفي والفكري، والمواقف السياسيّة كذلك. وبعد أنْ أخذتْ الحركة العماليّة، في هذه المرحلة، طابع الحركة الدوليّة، أسس ماركس وأنجلز في بروكسل عام 1846م لجان المكاتب الشيوعيّة التابعة لرابطة العادلين في لندن، وفي مؤتمرها المنعقد في لندن عام 1847م، والذي لم يكن ماركس حاضراً فيه، بل حضره انجلز، تحولتْ هذه العصبة لتصبح (عصبة الشيوعيين) بناءً على اقتراح من أنجلز الذي اشترك مع ماركس في وضع النظام الخاص للعصبة الجديدة وبيانها، الذي نشر عام 1848م باسم (البيان الشيوعي)، أو إنجيل البروليتاريا العالميّة. في 1848 طُرد ماركس من بلجيكا "بروكسل" فعاد إِلَى ألمانيا، فتلقى مرة أُخرى أمراً بمغادرتها، فذهب إِلَى فرنسا مرة ثانية، ولم يبقَ فيها إلّا شهرين فطرد أيضاً، فانتقل إِلَى إنكلترا بعد ضاقتْ به السبل. وعاش ماركس عيشة معاناة من سوء الغذاء والسكن ووطأة الديون، إِلَى أنْ توفي (427).

أنجز ماركس مجموعة من الكتابات، شاركه في بعضها انجلز وآخرون، منها: "نقد فلسفة الحق (أو الدولة) عند هيجل"، و"مخطوطات الاقتصاد السياسيّ والفلسفة" المعروف بـ"مخطوطات 1844"، و"العائلة المقدسة: أو نقد النقد النقدي" الذي كتبه بالتعاون مع أنجلز ونشر عام 1845م،

ويعرف علم السياسة بأنّه: الدراسة التي تتصل بالسلطة أو بحكومة الجماعات، أي دراسة العلاقة بين الحاكمين والمحكومين وذلك في إطار مختص هو الدولة. ولذلك فعلم السياسة يدرس السلطة داخل هذه التجمعات المركبة والتي تتضمن في عادتها مجموعات متداخلة مع بعضها كالحزب السياسيّ والدولة والمنظمة الدوليّة[11].

2 - السلطة Authority:

تعود السلطة إلى أصل سلط في اللغة، والسلاطة: هي القهر، وقد سلطه الله فتسلط عليهم، والاسم سُلطة بالضم[12]، تحدد السلطة اصطلاحاً، في الغالب، بكونها: القدرة على فرض الإرادة على آخرين، كما وتعرف بأنّها: إمكان فرض الإرادة الخاصة وسط علاقة عامة، وبالرغم من أنّ السلطة ليس محصورة بالمعنى السياسيّ فقط، إلّا أنّها، ولوقت طويل، ارتبطتْ به. وقد اهتمتْ الفلسفة السياسيّة بتحليل سلطة الدولة[13].

3 - الدولة State:

لايمكننا أنْ نتكلم عن معنى واحد للدولة، فتاريخيّاً يمكننا أنْ نرصد تحولات لمعنى الدولة، فالدولة مع اليونان كانتْ تنشير للمدينة، لأنّ أعلى التنظيمات السياسيّة والإداريّة آنذاك كانتْ حدود المدينة، والتي تقتصر على الممارسات السياسيّة ذات المدى المحدود جغرافيّاً وسكانيّاً، لصغر حجم الدولة وقلة سكانها، كما في دولة المدينة في أثينا. هذا هو النموذج الأول بينما فيما بعد معاهدة وستفاليا 1648، وظهور مفهوم الدولة القوميّة وحقوقها، بعد الهيمنة الامبراطوريّة للكنيسة، تغيرتْ خارطة الدولة وحدودها وطبيعة العلاقة مع ساكني حدودها الجغرافيّة، وفي ما بعد جرى الحديث عن الدول الوطنيّة التي قد تذيب داخلها حتى القوميات، أما اليوم فهنالك الدول التي تسمى مابعد الأمة أو مابعد القوميّة والوطنيّة، وهي الدول المفتوحة على غيرها أو تتشارك معها عبر اتحادات إقليميّة، كما في مشروع الاتحاد الأوربي.

ويمكننا أنْ نعطي تعريفاً للدولة بمختلف قسماتها على أنّها: المجموعة البشرية التي تقطن مساحة معينة من الأرض، وتحكمها سلطة سياسيّة تتمتع بالسيادة في تطبيق قوانينها على مواطنيها وأرضها. وبكلمة ثانية هي: "الكيان الحقوقي والدستوري، المتكون من أرض وسكان وحكم، وهي أعلى أشكال المؤسسات السياسيّة للجماعات المتحضرة"[14]. وتتميز الدولة عن غيرها من التشكيلات الجماعيّة الإنسانيّة الأخرى في كونها تمتلك السيادة، "فالمقاطعة هي مجتمع إقليمي مقسم إلى حكومة ورعايا. وقد تكون النقابة أو الكنيسة كذلك. ولكن أيّاً من هذه المجتمعات لاتمتلك سلطة قسريّة عليا. بل وعلى كل منها أنْ ترجع علاقاتها إلى تلك العلاقات التي تسيغ السلطة القسريّة العليا عليها صفة الشرعيّة. ذلك أنّ ارادة الدولة لاتقبل التحدي من الناحية الرسميّة، وإلّا لما أمكن أنْ تكون إرادة عليا. ولهذا السبب ذاته لاتقبل إرادتها التقسيم ولا التغيير فالدولة [إرادة الدولة]... ذات سيادة لأنّها تصدر أوامرها للجميع ولا تتلقى أمراً من أحد، ومن ثم فأوامرها قانون ملزم لكل من يقع في دائرة اختصاصها"[15]. إنّهُ لمنَ الطبيعيّ أنْ يجتمع الناس ليشكلوا مجتمعاً سياسيّا، فالدولة لاتزيد على كونها شيء اصطناعيّ، فهي ليستْ تجمعاً عفويّاً بين الأفراد.

4 - الحكومة Government:

هي السلطات التي تقوم بتشريع وتنفيذ القوانين، ومقاضاة خروقات تشريعات وتنفيذات السلطات هذه، وقد تحصر بمعنى السلطة التنفيذيّة بالدقة، وكما ينقل خليل أحمد في معجمه أنّ "الحكومة بمعناها الأخص تدل على مجموعة الهيئات الإجرائيّة أو التنفيذيّة وأعضائها"[16] وقد تتداخل الحكومة مع مفهوم الدولة إذا عُبّر، في سياق الكلام، عن تدخل الدولة، مثلاً، في شأن ما، فذلك يعني تدخل الحكومة[17].

4 - الشرعيّة legitimacy:

تُعد شرعيّة السلطة السياسيّة من أهم الموضوعات الشائكة في الفلسفة السياسيّة، وقد تصارعتْ عليها العديد من النظريات على مر التاريخ، فهنالك منطق القوة المانح للشرعيّة، وهنالك التسويغ الالهي، كما يوجد المصدر الحقوقي والممارسة التمثيليّة عبر الانتخاب، أو المشاركة المباشرة في السلطة للمواطنين، لكنها تبقى في المجمل: رضا المواطنين عن الحكم القائم والقناعة به، وقد يخرج هذا التعريف الكثير من اشتباهات المنظرين في أنّ القوة أو التخويف أو التسويغ الإلهي ومن ثم التلويح به للتخويف معياراً لشرعيتها فيقصر الشرعيّة على المشاركة السياسيّة، حتى ولو بالقبول على سلوك السلطة دون القول المباشر في ذلك.

### 9 - الأُوليغارشية Oligarchy:

وهي حكم القلة التي تهدف إلَى الثراء أو يكون هدفها الربح على حساب الشعب. أو هي حكم الأغنياء على حساب الفقراء[27].

### 10 - الأرستقراطية Aristocracy:

وهي حكم القلة النخبويّة، أو حكم الخواص من الناس الذي يمتلكون ميزة في معرفة أو وجاهة أو مركز اجتماعيّ وغيره.

وكذلك قد تشير إلَى الطبقة التي ترى أنَّها متميزة وممتازة عن غيرها، بما تملكه من مال أو سلاح أو حسب أو نسب بما يملكها مكانة اجتماعيّة رفيعة[28].

### 11 - العنف Violence:

تعود أصول كلمة عنف "Violence" إلَى الكلمة اللاتينيّة Violentia، وهذه في جذرها تعني القوة. وهي أيضاً متصلة بالكلمة ينتهك Violate والتي توحي بمعنى الهجوم والإيذاء والتدخل أو الفشل في إبداء الاحترام. والعنف مثل التحكم فهو يمنع الناس من تنفيذ أهدافهم، يعيدهم إلَى الخلف ويضع العراقيل في طريقهم، والعنف مثل القوة: بفرضه على الناس أهدافاً وأفعالاً وسلوكاً معيناً دون غيره[29].

وترى "حنّه آرنت" أنَّ العنف وليد عدم المعرفة بأهمية الشأن العام والفعل في فضائه، من قبل بعض الناس، مما يستدعي ذلك لديهم اللجوء إلَى العنف بضديته على السياسة؛ وتقول: "إنَّه لمن غير الواقعي ومن غير العقلاني أنْ تتوقع من الناس الذين لايملكون أدنى تصور لماهو الشأن العام أنْ يتصرفوا بشكل غير عنيف، وأن يتحاججوا بصورة عقلانيّة بالنسبة إلَى مايخص مصالحهم[30] العنف لديها بطبعه أدواتي؛ وهو: أداة ترافق القدرة، وبكلمة أُخرى، هي وسيلة لمضاعفة طبيعة القدرة. وهو محتاج إلَى توجيه وتسويغ؛ توجيه إلَى طريقة الهدف الذي يبغيه، وتسويغ من الطرف المستعمل للعنف[31] وبالرغم من أنَّ العنف لايعتمد على رأي عام أو وجود عدو معين، إلّا أنَّهُ يقدم أدوات تزيد من القدرة البشريّة[32].

### 12 - التوتاليتارية/ الشموليّة Totalitarism:

أول من استعمل مصطلح الشموليّة كان جيوفاني أمندولا Giovanni Amendola وهو الصحفي والسياسيّ المناهض للفاشيّة في 1923 وذلك في إشارة منه إلَى معاداة موسوليني للبيراليّة واستهانته بقواعد ومبادئ القانون[33].

تهدف التوتاليتاريّة إلَى القضاء على الفعل الإنسانيّ، فسيطرتها "تنحى إلَى إلغاء الحرية الموصوفة/ بل تميل إلَى القضاء على كل ظاهرة عفويّة، بشريّة، عامة، ولا تكتفي بتقليص الحرية، أيّاً كان مبلغ الاستبداد في ذلك. إنَّ النظام التوتاليتاري هو غياب كل سلطة أو تراتبيّة من شأنها أنْ تعيّن نظام الحكم"[34].

### 13 - الليبراليّة Liberalism:

يصف لفظ الليبراليّة التقليد الثقافي الذي يؤكد على استقلال الأفراد، وروح المبادرة لديهم، وإمكانهم في تدبير أمورهم الخاصة بأنفسهم، دون العودة إلَى سلطة مركزيّة في هذا التدبير، وكان يطابعه الأول: اقتصادي، ومن ثم تم التأكيد عليه من الناحية الاجتماعيّة[35].

وتعمل الايديولوجيا الليبراليّة على رفض سيطرة السياسيّ على الاجتماعيّ، ودعم سيطرة الاجتماعيّ على السياسيّ، ليكون متكفلاً بالحريات الفرديّة، لكنه لايكفي القول بتبعيّة السياسيّ للاجتماعيّ، فقد يعود ذلك بفائدة للأقوى مما يوقعنا في خطر سيطرة الأقوياء والأغنياء في المجتمع على العمل السياسيّ، ولذلك فعلى الدولة الليبراليّة العمل من أجل الحفاظ على هذه التبعيّة، دون سقوط المجتمع في هيمنة الأقوى، أو هيمنة الرأسمالي على السياسة[36]. والكافل الوحيد للخلاص من هذه الخطر في التحول هو: القانون الكافل للحريات وقمع الهيمنات.

### 14 - العَلمانيّة Secularism:

لاتتعلق العَلمانيّة بالعلم كاشتقاق لفظي، بل ترتبط بالعامي أي الخارج عن السلطة الدينيّة، وبكلمة أُخرى، تعني العَلمانيّة: "استبعاد الإعتبار الدينيّ من نظرته للعلاقات الاجتماعيّة والحياتيّة، وعلى المستوى السياسيّ يرفض الشخص العَلمانيّ أنْ تتحدد علاقاته السياسيّة بمعزل عن إرادته الحرة المباشرة. أما على

2 - نظريّة القانون الطبيعيّ: وهي التي تعتمد على المبادئ الأخلاقيّة التي يلزمنا بها العقل والمنطق، وتتعلق بمعنى الإنسان المجرد، وهي تكافئ القانون الطبيعيّ الذي يمنح الإنسان حقاً ملاصقا لكينونته قبل وبعد التنظيم السياسيّ.

3 - النظريّة النفعيّة: وهي النظريّة التي ترى أنَّ العادل ماهو إلّا النافع. وهي نظرة البراجماتيين، ولذلك فعدالة الدولة تنبع من النتائج التي تؤديها تطبيقات قوانينها.

## 7 - الديمقراطيّة Democracy:

ليس ثمّة تعريف واحد للديمقراطيّة لأسباب مختلفة، منها البيئة التي شكلتْ معناها وصنف الدولة المنتجة فيها، وكذلك المراحل التاريخيّة التي طورتها أو عدلتْ عليها. ولو اخذنا كل ذلك بالحسبان سنجد أنَّ الديمقراطيّة قد مرتْ بمراحل تاريخيّة موازية، لما تقدم من البيئة والتعديل، فكانتْ أولى لحظاتها الديمقراطيّة المتعلقة بدولة المدينة (اليونانيّة) والتي كانتْ تعني الديمقراطيّة المباشرة، وهي دلالة شبه لفظيّة للمصطلح فـ "ديموس" تعني الشعب و"قراط" تعني الحكم، وهي الممارسة المباشرة للفعل السياسيّ والتي تلخص بعبارة "حكم الشعب نفسه بنفسه"، ولم يبق حالها كما هو بل تبدل بتبدل نموذج الدولة الحديثة، فأصبحتِ الديمقراطيّة تأخذ واحداً من أشكال عدة، لكنه أكثر رواجاً وهو الديمقراطيّة التمثيليّة، والتي تمخضتْ نتيجة الكثافة السكانيّة والحدود الجغرافيّة الأكبر حجماً وأكثر عدداً في مواردها البشريّة، فأصبحتْ مهمة المحكوم فيها وكانها تخويل لأشخاص قلة ينوبون منابهم في القرار والممارسة السياسيّة، لاستحالة مشاركة الكل، كما برز مفهوم الديمقراطيّة الليبراليّة والإشتراكيّة من 13 نموذج يوردهم "ديفيد هيلد" في كتابه: "نماذج الديمقراطيّة"، كما أنَّ هنالك تصنيفاً تقليدياً للديمقراطيّة يجعلها ثلاثة مستويات: مباشرة، كما توضحتْ آنفاً، وشبه مباشرة تعتمد على التمثيل، لكنها تُبقي بعض الممارسات السياسيّة للشعب عبر الاستفتاء وأنواعه، وغير مباشرة تعمل بالتفويض التام للممثلين أو النواب. وعلى الرغم من التغاير في تعريفات الديمقراطيّة وتطبيقاتها على مختلف العصور "إلّا أنَّ للمفهوم دلالة سياسيّة، وتكون الديمقراطيّة عندما يحكم الشعب نفسه بنفسه، وبعبارة أُخرى، أنْ يكون الشعب سيد نفسه في عملية صنع القرارات. وعلى ذلك فإنَّنا نربط هنا بين الديمقراطيّة وقضايا حماية الشعب وصيانة حقوق الأفراد جميعاً داخل الدولة. ولا يقتصر الأمر على حماية حقوق أفراد معينين أو فئة واحدة مثلاً، بل يضم الأمر كافة

وقد أفرز الفكر الغربيّ على يد ماكس فيبر ثلاثة معايير لإنتاج الشرعيّة[18]:

1 - التقاليد: أي مراعاة التقاليد القائمة وأعرافها الاجتماعيّة.

2 - الكاريزما: القيادة التاريخيّة التي تستطيع التأثير على مجتمعها وإقناعها به.

3 - القانون: وهو المعيار الذي يلائم الدول الحديثة والدستوريّة، والتي يركن إلَى اعتماد القانون ملاذاً له.

ويرى يورغن هابرماس (الفيلسوف الألماني المعاصر) أنَّ أصل الشرعيّة كامن في "وجود مناقشات جيّدة حول مطلب النظام السياسيّ للاعتراف به على أنَّهُ حقيقي وعادل، والاعتراف يشمل وجود تقييم يعزو العدل والملائمة للوضع القائم، ويعتبر الاستقرار أحد النتائج المهمة للشرعيّة. هذه النتيجة تؤخذ على أنها استقرار للوضع الراهن والمحافظة عليه، ولكن قد يكون من الأصوب ربط الاستقرار بالامكانات القادرة على التكيف مع حجم التوترات أو التغيرات التي تواجهه"[19]، وعليه فهنالك تحول وانعطافة كبيرة لآليات منح الشرعيّة أو تحصيلها، عن تراث الشرعيّة التاريخي، فعلى الأنظمة السياسيّة اليوم أنْ تعي أنَّ شرعيتها معتمدة على نيل رضا المجتمع وتجنب سخطه والتوترات الناتجة عن ذلك السخط.

### 5 - المواطنيّة/ المواطنة Citizenship:

المواطن هو من يُعترف به عضواً في جماعة سياسيّة معينة، وإعطاؤه حقوقاً مدنيّة وسياسيّة واجتماعيّة، وواجبات ماليّة وعسكريّة واجتماعيّة؛ وكذلك يُنظر اليوم إلَى المواطنيّة في علاقتها مع الجنسيّة التي تمثل البلد الذي يكون الإنسان مواطناً فيه[20].

وفي السياق التاريخي لتمظهر دلالة مفهوم المواطنة، نجده قد اتخذ، ولمدة طويلة، معنى الانتماء إلَى دولة وطنيّة أو قوميّة، ولم يتوسع هذا المعنى إلّا حديثاً، ليدل على معنى وجود الحقوق المواطنيّة بالانتماء إلَى الدولة، حسب مبدأ الحرية وجماعة المواطنين الأحرار والمتساويين، فلم يعد الانتماء شكليّاً ولا يستعمل تعبير المواطنة اليوم للدلالة على العضويّة في مؤسسة رسميّة شكليّاً، بل يتحدد المعنى من خلال مضمون الحقوق والواجبات، التي لمواطني الدولة ومنتميها[21]. والحديث عن المواطنة العابرة للقوميات يقتضي التحول من منطق الهوية القوميّة ودولة الأمة، التي رافقتْ نشوء الديمقراطيات، إلَى بُعد عالمي يحاول مفهوم المواطنة المرتبط بدلالته الحقوقيّة والواجبيّة أي الدستوريّة، أنْ يشكل صورته النهائيّة، وذلك من أجل القول بدول المواطنة العالميّة والتي لها أبعاد كانطيّة، ولاسيّما مع مشروعه في السلام الدائم والعالمي والذي أنتج، نظريّاً لديه، القول بمفهوم الإنسان العالمي، أو المواطن العالمي.

### 6 - العدالة Justice:

المفهوم الأكثر إشكالاً وتداولاً في الفلسفة السياسيّة، بل أنَّهُ الذي يستطيع أنْ يقصر مهمة الفلسفة السياسيّة عليه، أي أنَّ الفلسفة السياسيّة يجب عليها دوماً أنْ تعمل صوبه أو تنتج مقولاً تجاهه. لكن ما العدالة؟

لايوجد، كذلك، تعريف قار وثابت للعدالة عند الفلاسفة؛ فمنذ أفلاطون إلَى جون راولز، وغيره من المعاصرين، بقت العدالة محط ترحال في المعنى، وإنْ لزم الأمر، لتحديد الدلالة في كلمات وجيزة، فإنَّها: إعطاء كل ذي حق حقه. وهذا تعريف ينتج عن التصور الأفلاطوني لتقسيمه المجتمع طبقيّاً، وضرورة قيام كل طبقة منه بمهامها، وبذلك هي تعمل وفق حقها وواجبها. وبذلك تتحقق العدالة بالمجموع.

ويرى أفلاطون أنَّ العدالة تأخذ منحيين: الأول: العدالة الحسابيّة: وهي التي تعتمد التوزيع بالتساوي، والثاني العدالة الهندسيّة: وهي التي تستعمل النِسب في توزيع الأشياء وفقاً لمرتبتها[22].

بينما تشير لدى أرسطو إلَى معنيين:

الأول: العدالة الإصلاحيّة: عبر معاقبة كل الذين لا يحترمون القوانين والأنظمة، وهنا يجب أنْ تكون العقوبة مكافئة للجريمة المقترفة من الجاني.

الثاني: العدالة التوزيعيّة: عبر تحديد نسبة الأعباء والحقوق التي يستحقها فرد ما حسب جهوده[23].

وهنالك ثلاث نظريات رئيسيّة في موضوع العدالة، متعارضة في تحليلها لدلالة ومعيار العدالة وأدوات ضبطها أو تطبيقها، وهي[24]:

1 - نظريّة القوة: والتي تعني أنَّ القوي دوماً على حق، ومنه نصل إلَى أنَّ القانون الوضعي المسنون من السلطة التشريعيّة في الدولة عادل طالما قد أقرته السلطة، وعملتْ به الدولة، وذلك يُجوّز استعمال القوة لتطبيق قوانينها، ومعاقبة من لايتفق معها.

لصاحب السيادة ، فتتركز في يده سلطة عظيمة ، يخافونها ويشكل بها إرادتهم بذلك لصيانة السلام في الداخل ، والدفاع عن الداخل أمام الخارج.

وحسب تعريف «هوبز» للدولة/ السيد ، في الفصل الخامس عشر من كتابه «الوحش» (Leviathan) ، فإنّ السيّد هو «الشخص القانونيّ الذي يمثّل الكيان الكليّ للإقليم» . وهذا الشخص هو «واحد تكون كلماته وتصرفاته ينظر إليها على أنّها ، إمّا كشيء له ، أو ممثّلة لكلمات وتصرّفات شخص آخر»[1] . فإنّ الشخص الاصطناعي/ السيّد - حسب هوبز - هو الذي يمتلك الحقوق كوكيل عن الناس . وإن الشعب يستطيع أن يصبح واحداً ، والدّولة يمكن أن توجد فقط بفضل ذلك الواحد الذي يمثّلهم في الشخص الاصطناعي للسيّد .

وقد أخذ «هوبز» هذه الفكرة التمثيليّة بصورة مباشرة ، مع تعديلاته التي أقامها بنفسه ، من نظريّة «القانون الروماني» حول شخصية التجمّعات[2] .

كان «هوبز» يرفض اللجوء إلى ما هو فوق الطبيعي ، وكل مؤلفاته هي محاربة ضد الأشباح ، وجهد للقضاء على القوى الخفيّة ، وينزع عمل «هوبز» إلى تحرير الإنسان من الاستيهام ، ومن الخوف ، ومن السلطة ، والفكر الديني ، وهو يشكّل تعبيراً صارخاً عن «الإلحاد السياسي»[3] .

---

(١) Hobbs: Leviathan Book. 1968. P.217.

ورد في: أندور فنسنت: نظريات الدّولة (م.س.)، ص ٨٦.

(٢) أندرو فنسنت: نظريات الدّولة (م.س)، ص ٨٦.

(٣) أنظر: توشار (جان): الأسس النظرية والفلسفية للأنظمة السياسية والقانونية ، ترجمة: د. علي مقلّد، منشورات دار الاستقلال، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.



## المطلب الثاني: نظريّة جون لوك

يعتبر لوك[1] (جون) Locke(١٦٣٢-١٧٠٤ م) من أبرز المفكّرين الإنكليز الذين دافعوا عن الثورة الديمقراطيّة الإنكليزيّة في القرن السابع عشر ، والتي انتهت بتغيير أسرة ستيوارت المالكة .

يؤكّد «جون لوك» في كتاباته ، سيّما في «المقال الثاني في الحكم المدني»[2] على أنّ المجتمع لم يقم على أساس القوّة والإكراه ، بل قام على أساس الاختيار والرضى المتبادل بين الأفراد ، وإنّ الغاية من ذلك الاجتماع المدنيّ هي المحافظة على «الملكية» التي تعني حقّ الحياة والحريّة والتملّك[3] .

وحسب «لوك» فإن الحكومة الشرعيّة معنيّة بوظائف محدّدة ، تعتبر من مسؤولياتها ، وإن غفلت الحكومة عن تأمين الأهداف والوظائف المنوطة بها ، وعملت وفق الهوى والغرض ، أو اعتدت على ممتلكات المواطنين ، فإنّها تفقد سند شرعيتها ويتحرّر الأفراد من الالتزام بطاعتها ، ويحقّ لهم الثورة عليها[4] .

ويؤكّد «لوك» على أهميّة القانون في الحكم ، ويعتبر أنّه «حيثما ينتهي القانون يبدأ الاستبداد»[5] .

---

(١) مفكّر انكليزي، يعتبر أبا الفردانية الليبرالية، كان فيلسوفاً وطبيباً وكانت صحته سقيمة وطبعه مرحاً، ساهم في صراع «الليبراليين» ضد «الملكيين» ونفي إلى هولندا، مدة خمس سنوات.

(٢) Second Treatise of Civil Government.

(٣) راجع: شكر (د. زهير): (م.س.)، ص ٢٤.

(٤) راجع: نصر (د. محمد عبد المعز): (م.س)، ص ٨١-٨٢.

(٥) Lock: Civil Government, Chapter XVIII, P. 99.

## المطلب الأول: نظريّة توماس هوبز

ينطلق هوبز[1] (توماس) Hobbes(١٥٨٨-١٦٧٩م) من نظريّة متشائمة إلى الإنسان ؛ فالإنسان البدائيّ -حسب هوبز- كان شرّيراً ، وكانت القوّة هي السائدة في العلاقات بين الأفراد . إلاّ أنّ الإنسان أدرك مع التطّور فائدة الإنتقال من حالة الفوضى وسيادة القوّة إلى حالة «الاجتماع المدني»[2] .

ولتفسير الإنتقال من حالة الحياة الطبيعية الأولى إلى المجتمع المدنّي ، استخدم «هوبز» فكرة منطقيّة ، هي فكرة «العقد الاجتماعي» (Social Bond) ، التي ترجع إلى عهد السوفسطائيين اليونان ، والتي كانت شائعة في العصور الوسطى ، واستمرت في الفكر الأوروبي حتّى نهاية القرن الثامن عشر .

يذهب «هوبز» إلى أنّ الأفراد اتّفقوا فيما بينهم على إقامة مجتمع يرعى فيه كل فرد حقوق غيره ، وينزل فيه كل فرد عن «حريّته» في العمل - حسب ما يهوى - مؤثراً في ذلك «المصلحة الآجلة» على «المصلحة العاجلة»[3] .

من هنا ، فإن «الدّولة» تقوم - حسب هوبز - حين يتنازل الناس عن سلطتهم

---

(١) فيلسوف انكليزي، صاحب فلسفة مادية سياسية، اشتهر بكتابه «ليفياثان» أو «التنّين الجبّار» أو «الوحش». يعتبر مع «ماكيافيلّي» و«سبينوزا» واضعي النظريات السياسية الغربية الحديثة.

(٢) أنظر: شكر (د. زهير): الوسيط في القانون الدستوري (م.س.)، ص ٢٤.

(٣) Hobbs: Leviathan Book, Part 2 Ch.18. P.112.

ورد في: نصر (د. محمد عبد المعز): في النظريات والنظم السياسيّة (م.س.)، ص ١٧-٢٧.

## تمهيد

تنطلق النظريّات العقديّة أو ما يسمّى بـ«نظريّة العقد الاجتماعيّ» ، أو «العقد السياسيّ» ، من أنّ الدّولة هي «ظاهرة ارادية» قامت نتيجة «اتفاق حرّ واختياريّ» بين مجموعة من الناس ، فضّلوا الإنتقال من حالة الطبيعة ، إلى حالة «المجتمع المدنيّ» والسياسيّ ، وما نتج عن ذلك من قيام سلطة سياسيّة ، وتنازل المواطنين عن كل أو بعض حقوقهم الطبيعية[1] .

إنّ جذور هذه الفكرة ، وإن كانت ترجع إلى الفكر الكنسي الوسيطي والفكر الإسلاميّ ، على تصوّر البعض ، وخاصة في قيام الدّولة الإسلاميّة الأولى في عهد الرسول (ص) في المدينة (مفهوم البيعة الذي هو نوع من العقد) ، فإنّها ارتبطت في تاريخ الفكر السياسيّ بأسماء ثلاثة مفكرين ، وهم : توماس هوبز ، وجون لوك ، وجان جاك روسو[2] .

على أنّ القائلين بهذه النظريّة يستخدمونها في أغراض مختلفة ، فإن «هوبز» يستخدمها ليبرّر الحكم المطلق الملكيّ ، ويستخدمها «لوك» ليؤيد الحكومة الدستوريّة أو

---

(١) راجع: شكر (د. زهير): الوسيط في القانون الدستوري (م.س.)، ص ٢٣.

(٢) راجع: المرجع السابق، ص ٢٤.

## المطلب الأول: نظريّة القوّة

إنّ الدّولة وفق نظريّة «القوّة» هي نتاج قوّة ماديّة بالدرجة الأولى ، وإن اختلفت المفاهيم المستخدمة لدى أصحاب نظريّة القوّة . حيث نجد أنّ بعض الكتّاب يستخدمون مصطلح القوّة استخداماً واسعاً جداً ، ويطلقونها على المفهوم الأعمّ من القوّة الماديّة والقوّة المستمدّة من العوامل الفكريّة والدينيّة[١] .

فالحرب -حسب نظريّة القوّة- هي التي تلد الدّولة . كما أنّ وظيفة الدّولة الأولى ، هي الدفاع عن وجودها بالقوّة ، وتستوي في ذلك الدول البدائية والحديثة . ثم إنّ الحرب -حسب نظريّة القوّة- ليست هي الأداة في قيام الدّولة وحسب ، بل هي - أيضاً- السبب في تقدّم البشرية في مجال الحضارة ، فالسيف -وحده- هو الذي يمهّد للتقدّم ويدعمه . الحرب هي التي تدفع بالعقل البشري -تحت ضغط الحاجة- إلى الابداع[٢] .

ويمكن اعتبار ابن خلدون (ت ٨٢٨ هـ .) من منظري نظريّة القوّة في الفكر السياسيّ ولكن بمعناها الأوسع -من القوة المادية- حيث يرى في كتابه «المقدّمة» أنّ نشوء الملك (الدّولة) وانهياره وسقوطه يتصل بـ«العصبيّة» المولّدة للقوّة . يفسّر «ابن خلدون» العصبيّة بالحميّة ، والشعور الجامع بين أفراد الأمة ، المؤدّية إلى التماسك ، والمولّدة للقوّة .

---

(١) ويعتبر مفهوم «والتر باجوت» (Walter Bagehot) في كتابه «الطبيعة والسياسة» من هذا القبيل.
انظر: نصر (د. محمد عبد المعز): (م.س.)، ص ١٠٤.
(٢) راجع: شكر (د. زهير): (م.س.)، ص ٢٦-٢٧.



ومن أهمّ المفكرين الأوروبيّين الذين نادوا بنظريّة القوّة هم «تريتشكه» ، و«نيتشه» ، و«وينكس» ، و«أوبنهيمر» ، و«والتر باجوت» .

ويرى المفكر الألمانيّ تريتشكه (هينريتش فون) Treitschke(١٨٣٤-١٨٩٦م .) أنّ «جميع الدول المعروفة لنا قد نشأت عن طريق الحروب ، وحماية المواطنين بالأسلحة لا تزال الواجب الأوّل والجوهريّ للدولة ، ومن ثم فإنّ الحرب ستبقى حتى نهاية التاريخ- طالما يوجد عدد متعدد من الدول-»[١] .

كما أنّ المفكّر الألمانيّ الآخر نيتشه (فريدريك) Nietzsche (١٨٤٤-١٩٠٠م .) -هو الآخر- ، ينطلق من خلفية فلسفية ، ويعتبر : أنّ الإرادة العامّة ليست هي «إرادة الحياة» وإنما هي «إرادة القوّة» ، قائلاً : «حيثما وجدت شيئاً حياً ، وجدت إرادة القوّة ، وحتّى في إرادة الخادم ، وجدت هناك الإرادة في أن يكون سيّداً»[٢] . وتتبلور هذه الخلفيّة الفلسفيّة في المجال السياسيّ حينما يقول : «إنّنا نسعى وراء الإستقلال «الحريّة» من أجل القوّة وليس العكس»[٣] .

ومن نتائج نظريّة القوّة ، التأكيد على سيادة الدّولة المطلقة ، التي لا يحدّها أيّ قانون أو اعتبار . والتأكيد على السعة الجغرافيّة ، وعدد سكّان الدّولة ، لأنّ الدّولة تستمدّ قوّتها واعتبارها من سكّانها ومواردها وامكانياتها .

---

(١) Gwans Adam L.: **Selections from Treitchek's Lectures on Politics** P.9.
ورد في: نصر (د. محمد عبد المعز): (م.س.)، ص 701.
(٢) Mc Govern. P. 409.
ورد في: نصر: (م.س.)، ص ١٢٥.
(٣) Ibid. P. 415.

«المدينة» ، والآن يسمّى «الجمهوريّة» ، أو «المجتمع السياسي» ، ويطلق عليه أعضاءه اسم «الدّولة» حين يكون سلبيّاً ، و«صاحب السيادة» حين يكون عاملاً ، و«قوّة» حين يقارن بالهيئات المماثلة له .

وأولئك الذين اتّحدوا فيه يأخذون بصفتهم المشتركة اسم «الشعب» ، وعلى انفراد يسمّون «المواطنين» كمساهمين في سلطة السيادة ، و«الرعايا» كخاضعين لقوانين الدّولة[١] .

وانطلاقاً من ذلك ، يطرح «روسو» مفهومه للحكم الديمقراطي المباشر ، القائم على سيادة الشعب ، ويرفض وجود سلطات تشريعية وتنفيذية مستقلّة عن الشعب[٢] .

في نظام «روسو» ، لا تلعب الحكومة إلاّ دوراً تابعاً ، وكما يميّز «روسو» بين السلطان أي الشعب ، الذي يضع القوانين ، وبين الحكومة ، وهي مجموعة من الأفراد التي تنفّذ القوانين . وليست الحكومة إلاّ مجرّد عامل تنفيذ .

ورغم اختلاف «روسو» مع «مونتسكيو» في الطريق ، فإنّهما يلتقيان معاً في النتيجة :

١- إن شكل الحكومات يتّصل بالأوضاع المحلّية . ومن الخطأ فرض حلّ وحيد في كل مكان .

٢- إن مشكلة الحكومة ثانوية ، وإنّ المؤسسات ليست شيئاً بدون الآداب[٣] .

---

(١) Ibid: PP. 15-16.

ورد في: المرجع السابق، ذات الصفحة.

(٢) راجع: شكر (د. زهير): الوسيط في القانون الدستوري (م.س.)، ص ٢٦.

(٣) راجع: توشار (جان): الأسس النظرية والفلسفية للأنظمة السياسية (م.س.)، ص ٣٣٧.



## المبحث الثاني: الدّولة والنظريّات غير العقدية

### تمهيد

ونعني بالنظريّات غير العقديّة ، تلك النظريّات التي لا ترى أصل نشوء الدّولة في «العقد الاجتماعي» ، والتوافق الحرّ بين الناس والحاكم أو الهيئة الحاكمة . بل ترى هذه النظريّات ، أنّ عوامل وأسس واعتبارات أخرى غير العقد الاجتماعي أنشأت الدول والحكومات .

ومن ثم تختلف هذه النظريّات في تحديد وتفسير الأساس الكامن وراء نشوء الدّولة ، بين قائل بأنّ الأساس هو «القوّة» ، ورأي بأنّه هو «التطوّر الاجتماعي» ، وثالث بأنّه «التطوّر التاريخي» ، وما إلى ذلك من نظريّات وتفسيرات مختلفة حول نشوء الدّولة في الفكر السياسيّ .

وفيما يلي نكتفي بشرح موجز للنظريّات الثلاث الآنفة الذكر وهي : نظريّة القوّة ، ونظريّة التطوّر التاريخيّ ، والنظريّة الماركسيّة[١] .

---

(١) لمزيد من التفصيل حول النظريات المذكورة ونظريات أخرى في تفسير نشوء الدّولة، راجع:

- بدوي (د. ثروت): النظم السياسيّة (م.س.).
- نصر (د. محمد عبد المعز): في النظريات والنظم السياسيّة (م.س.).
- أندرو فنسنت: نظريات الدّولة (م.س.).
- رباط (د. أدمون): الوسيط في القانون الدستوري العام، ج ١-٢، دار العلم للملايين، بيروت.
- شكر (د. زهير): الوسيط في القانون الدستوري (م.س.).
- الجرف (د. طعيمة): نظريّة الدّولة والأسس العامة للتنظيم السياسيّ.

إنّ الفكر السياسي عند «لوك» هو علمانيّ بصورة جذريّة ، وهو يفصل بدقة بين الزمني والروحي ، ويعلن بأن : «كل سلطات الحكومة المدنية لا تتعلّق إلاّ بالمصالح المدنية» ، ويضيف بأنّ الأراء الدينية تتمتع بحق مطلق وشامل ولكن بالمسامحة .

ويثور «لوك» ضد أولئك الذين يعتبرونه مادياً ، ويعلن أنه يؤمن بالوحي . ويؤكد أنّه من أنصار المسيحيّة العاقلة ، وقد ألّف كتاباً في ١٦٧٥ سمّاه «المسيحيّة المعقولة»[١] .

(١) انظر: تشارلز (جورج) لوك (د. س.)، ص ٢٩٥.



## المطلب الثالث: نظريّة جان جاك روسو

يعتبر روسو (جان جاك) Rousseau(١٧١٢-١٧٧٨ م) من أبرز الدعاة إلى الفكر الديمقراطيّ في القرن الثامن عشر . ويدين في نظريّة «العقد الاجتماعي»-(Social Con-tract) للمفكّرين من قبله ، وهما «هوبز» و«لوك» ، لأنه أخذ فكرة «السيادة المطلقة» من «هوبز» ، كما اقتبس من «لوك» توجيه «السيادة المطلقة» نحو تأييد الشعب .

لقد طرح «روسو» نظريّته السياسيّة لحلّ : «مشكلة إيجاد شكل من الاجتماع ، يدافع بما له من قوّة عامّة عن شخص كل عضو في هذا الاجتماع ، وما يملك ويحميها ، وأن يظلّ كل فرد فيه أثناء اتّحاده مع الجميع ، مطيعاً لنفسه وحده ، وأن يبقى حرّاً كما كان من قبل»[١] .

ويرى «روسو» أنّ حلّ هذه المشكلة يكمن في «العقد الاجتماعي» ، الذي يعني تنازل كلّ فرد عن نفسه وعن حقوقه للمجتمع كلّه . ويضيف في توضيح نظريّته قائلاً :

«يضع كلّ منّا شخصه وجميع قوّته وضعاً مشتركاً ، تحت السلطة العليا للإرادة العامّة ، ونستقبل بصفتنا الجماعيّة كلّ عضو ، كجزء لا يتجزأ من الكلّ»[٢] .

وبعد التعاقد يحلّ محلّ أشخاص المتعاقدين هيئة جماعيّة . وإنّ هذا الشخص العامّ الذي يكوّن على هذا النحو من جميع الأشخاص الآخرين ، كان يسمّى باسم

(١) Rousseau: **Social Contract**, I, Ch. VI, P.14.
ورد في: نصر (د. محمد عبد المعز): (م.س.)، ص ٩١.
(٢) Ibid.